١٩٨١/٤/١، مهرجان شعبي كبير شارك فيه معظم الاهالي، وذلك لاعلان الاحتجاج على قيام سلطات الاحتلال بمصادرة اراضيهم، ولتاكيد اصرارهم على التمسك بكل شبر من هذه الاراضي مهما كلف الثمن ومهما بلغت التضحيات.

وقد صدر عن المهرجان بيان جاء فيه: «باسم قريتي الشيوخ وسعير نعلن عن استنكارنا لقرار مصادرة اراضينا، كما نعلن استنكارنا لهذه الهجمة الاستيطانية على أراضي الضفة الغربية المحتلة وقطاع غزة، ونعلن عن تمسكنا بأراضينا، وأننا سندافع عنها بكافة الوسائل والسبل المتاحة أمامنا» (المصدر نفسه، ٢/٤/١٩٨١).

وفي قلقيلية، استنكر المجلس البلدي ما تقوم به الجرافات الاسرائيلية في أراضي المدينة وبياراتها، من خلع للأشجار المثمرة واتلاف لكافة المزروعات بحجة شق طريق جديدة لاحدى المستوطنات الاسرائيلية.

وخلال الاجتماع الذي عقده المجلس البلدي، يوم ١٩٨١/٤/١، بُعثت برقيات احتجاج لكل من وزير الدفاع والحاكم العسكري العام للضفة الغربية المحتلة والحاكم العسكري لطولكرم استنكر المجلس فيها الأعمال التي تقوم بها الجرافات الاسرائيلية.

وأصدر المجلس بياناً توضيحياً للرأي العام جاء فيه: «لقد فوجىء اهالي قلقيلية يوم ١٩٨١/٤/١، بأعمال عدوانية قامت بها الجرافات الاسرائيلية تحت حماية وحراسة الجيش الاسرائيلي، حيث أخذت باقتلاع اشجار الحمضيات وما زالت تعمل في ذلك تخريباً وتدميراً حتى الآن» (المصدر نفسه).

ووصف البيان حجة السلطات الاسرائيلية، بشأن اقتلاع أشجار الحمضيات، والقائلة بأنها تقوم بذلك من أجل شق طريق آخر، بأنها حجة واهية، فعلى مسافة بضعة امتار يوجد شارع رئيسي يمكن أن يستخدم للنقل والمواصلات. وكان رئيس بلدية نابلس، قد اتصل برئيس بلدية قلقيلية وأبلغه بان المجلس البلدي لمدينة نابلس يؤكد تضامنه المطلق مع مواطني قلقيلية ومجلس بلديتهم (المصدر نفسه).

كذلك، احتج اهالي قرية الخضر الواقعة قرب مدينة بيت لحم على قرار سلطات الاحتلال الاسرائيلي القاضي بمصادرة ما مساحته ١٥٠٠ دونم من اراضي قريتهم، وقاموا بتحطيم السياج الذي وضع حول هذه الأراضي وازالته، واكدوا، في اجتماع عقدوه يوم ١٩٨١/٤/١٥، على ضرورة تشكيل لجنة منهم تتولى عملية الدفاع عن الاراضي، وتنظيم تحرك المواطنين من أجل ابطال قرار المصادرة (وفا، ١٩٨١/٤/١٦).

ومن ناحية أخرى، أصدرت الهيئة العمومية لاتحاد نقابات العمال في الضفة الغربية المحتلة، يوم ١٩٨١/٤/١٩، بياناً، بعد اجتماعها الذي عقدته، يوم ١٩٨١/٣/٢٧، وقد جاء في مستهل البيان، أن الاجتماع عقد في ظروف تتسم بتزايد الهجمة السلطوية ضد جماهير الشعب الفلسطيني، وضد الحركة النقابية بهدف تحجيمها ومنعها من ممارسة دورها الكفاحي في السعي للاستقلال الوطني، ودورها في تطوير سبل الحياة الكريمة للجماهير العمالية وتحسينها (المصدر نفسه، ١٩٨١/٤/٢٠).

واضاف البيان، أن المجتمعين قرروا ما يلي: «ارسال التحية إلى م.ت.ف.، مؤكدين على أنها الممثل الوحيد للشعب العربي الفلسطيني في الداخل والخارج، كذلك شجب واستنكار كافة الاجراءات الاسرائيلية ضد الحركة النقابية والتي كان آخرها مداهمة واقتحام مقر انعقاد اجتماع الهيئة العمومية بنابلس في ١٩٨١/٣/٢٧، وتجاهل احتجاجات الامين العام على هذه الاجراءات، واعتقالهم أحد النقابيين (فيصل ونوس) ومصادرة جهاز مجلس الاتحاد».

واختتمت بيانها بالقول: «إننا نؤكد على ضرورة تعزيز وحدة الصف الوطني داخل الاتحاد العام لنقابات العمال كضمانة أساسية لإفشال جميع المخططات الهادفة إلى تصفية القضية الفلسطينية، والهادفة إلى النيل من آمالنا وطموحنا القومي في الاستقلال الوطني» (المصدر نفسه).

صلاح عبدالله